

## مصر التوتر الطائفي يخيم على القرية مسرح الأحداث

الإثنين 14 مايو 2007

إيلاف

نبيل شرف الدين

### مراقبون: الحكومة فشلت بإدارة الأزمة وغاب القانون التوتر الطائفي ما زال يخيم على القرية مسرح الأحداث

**نبيل شرف الدين من القاهرة:** بينما تواصل النيابة العامة المصرية تحقيقاتها في الأحداث الطائفية التي شهدتها قرية (بهما) التابعة لمركز العياط في الجيزة جنوب القاهرة، فقد شهدت القرية توترات جديدة بعد أن أشعل مجهولون النار في "زاوية" يؤدي فيها بعض المسلمين صلاتهم، الذين اتهموا شاباً مسيحياً بإشعال النار، وفي المقابل اشتعلت نيران مجهولة المصدر أيضاً في حقل يمتلكه مسيحي من أهالي القرية، الذي اتهم مسلمين بالضلع في إحراق الحقل. وكشفت التحقيقات عن أن انتشار شائعة بناء كنيسة بدون ترخيص كانت وراء اندلاع الأحداث التي خلصت معاينة النيابة إلى حصرها بشكل نهائي موضحة أنها شملت احتراق 20 منزلاً و5 محال تجارية يمتلكها مسيحيون، وانتدبت النيابة خبراء المعمل الجنائي لمعاينة آثار الحرائق وتحديد أسبابها وتقدير قيمة الخسائر.

وخلال التحقيقات كشف شهود عيان من أبناء القرية عن أن أسباب هذه الأزمة كان قائمة منذ أعوام، غير أنها لم تتجاوز مستوى الأزمة المكتومة بين الطرفين، وجاء المنشور التحريضي ليفجر هذه الأحداث الطائفية، التي تزايدت وتيرتها في مصر خلال الأعوام الماضية على نحو واضح.

### التحقيقات والقرية

وعلى صعيد التحقيقات فقد وجهت النيابة العامة في مصر ستة اتهامات إلى خمسة وعشرين شخصاً في تلك الأحداث الطائفية، وقررت النيابة حبس المتهمين وجميعهم من المسلمين، وشنت الصحف المعارضة والمستقلة هجوماً على أسلوب معالجة الحكومة للأزمة، ووصف مراقبون ما حدث بأنه يشكل حلقة جديدة من حلقات غياب القانون، ورأوا أن ضعف النظام شجع العناصر المتعصبة والإجرامية على تحريض الدهماء ضد الأقباط، وأشاعوا مناخاً طائفيًا خطراً ربما يقود البلاد إلى كارثة محققة.

من جانبها طالبت عدة منظمات حقوقية الحكومة المصرية بإجراء تحقيقات نزيهة في أحداث الشغب، قائلة إن تزايد حالات الاحتقان الطائفي في مصر خلال السنوات الأخيرة ظاهرة مقلقة لمبدأ المواطنة واتهمت المنظمات الحقوقية الحكومة بسوء إدارة الأزمات الطائفية، وعدم الاستفادة من نتائجها لمنع تكرارها مستقبلاً. ومضت المنظمات الحقوقية قائلة إن الحكومة اعتمدت على المعالجة الأمنية متجاهلة الدور السياسي والشعبي في التعامل مع مثل هذه الأحداث قبل أن تندلع أساساً.

وتحولت القرية التي شهدت تلك الأحداث إلى ما يشبه الثكنة العسكرية، إذ فرضت عليها قوات الأمن طوقاً مشدداً، وخلت شوارع القرية من سكانها الذين التزموا منازلهم خشية الاحتكاك بقوات الأمن وليس خوفاً من تجدد المشاحنات في حين فرضت قوات الأمن بوابات أمنية علي مداخل ومخارج القرية لاستجواب القادمين والمغادرين وإلقاء القبض على أي شخص له علاقة بالأحداث. وأمام مقر النيابة احتشد عشرات الأهالي لمعرفة نتائج التحقيقات مع ذويهم الذين ألقت الشرطة القبض عليهم إثر اندلاع أحداث العنف وما زالت النيابة تواصل تحقيقاتها مع المتهمين، ومدى علاقتهم بأحداث العنف في يوم الجمعة الدامي.